



الدكتور: مراد كاملي

# حجية الحكم القضائي

دراسة مقارنة بين

الشرعية الإسلامية والقانون الوضعي



دار القديس  
عين مليلة • الجزائر



الدكتور: مراد كاملي

أستاذ محاضر - أ

جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي

# حجية الحكم القضائي

## دراسة مقارنة بين

## الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

جامعة أم محمد بوقرة - بومرداس  
Université M'Hamed Bouguerra - Boumerdes  
المكتبة الجامعية  
رقم: 347.95/ك

13 Exp.

جامعة أم محمد بوقرة - بومرداس  
Université M'hamed Bougara - Boumerdes  
المكتبة الجامعية  
رقم الجرد: 0119545

دار القدي  
عين مليلة • الجزائر

# الفهرس

05..... المقدمة

## الباب الأول:

### تأصيل حجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية

#### والقانون الوضعي

المبحث التمهيدي: مفهوم الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية

11..... والقانون الوضعي

11..... المطلب الأول: مفهوم الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية

11..... الفرع الأول: معنى الحكم في اللغة والاصطلاح

15..... الفرع الثاني: معنى القضاء في اللغة والاصطلاح

19..... الفرع الثالث: معنى الحكم القضائي في علم القضاء الشرعي

24..... المطلب الثاني: مفهوم الحكم القضائي في القانون الوضعي

24..... الفرع الأول: المعنى العام للحكم القضائي

24..... الفرع الثاني: المعنى الخاص للحكم القضائي

الفرع الثالث: دلالة مصطلح الشيء المقضي (الأمر المقضي) على الحكم

26..... القضائي

	<b>الفصل الأول</b>
28	مفهوم حجية الحكم القضائي ونشأتها وتمييزها عن الأنظمة المشابهة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
29	المبحث الأول: مفهوم حجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
29	المطلب الأول: مفهوم حجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية
30	الفرع الأول: معنى الحجية في اللغة واصطلاح الفقه الشرعي المعاصر
32	الفرع الثاني: قاعدة "الظاهر من أحكام القضاء الصحة" ودلالاتها على الحجية
35	الفرع الثالث: قاعدة "عدم نقض الأحكام القضائية" ودلالاتها على الحجية
41	المطلب الثاني: مفهوم حجية الحكم القضائي في القانون الوضعي
43	الفرع الأول: تعريف حجية الحكم القضائي على اعتبار كونها قرينة
46	الفرع الثاني: تعريف حجية الحكم القضائي على اعتبار أنها وصف للحكم القضائي
49	المبحث الثاني: نشأة حجية الحكم القضائي وتمييزها عن الأنظمة المشابهة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
50	المطلب الأول: نشأة وتطور حجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
50	الفرع الأول: نشأة وتطور حجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية
55	الفرع الثاني: نشأة وتطور حجية الحكم القضائي في القانون الوضعي
59	المطلب الثاني: تمييز حجية الحكم القضائي عن الأنظمة المشابهة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
59	الفرع الأول: تمييز حجية الحكم القضائي عن الأنظمة المشابهة في الشريعة الإسلامية
67	الفرع الثاني: تمييز حجية الحكم القضائي عن الأنظمة المشابهة في القانون الوضعي
	<b>الفصل الثاني</b>
77	مشروعية حجية الحكم القضائي وأساسها وعلاقتها بالنظام العام في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
78	المبحث الأول: مشروعية حجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

79	المطلب الأول: مشروعية حجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية
79	الفرع الأول: مشروعية حجية الحكم القضائي من نصوص الشريعة الإسلامية وأثار الصحابة
95	الفرع الثاني: مشروعية حجية الحكم القضائي من قواعد الشريعة الإسلامية
103	المطلب الثاني: مشروعية حجية الحكم القضائي في القانون الوضعي
104	الفرع الأول: مشروعية حجية الحكم القضائي في القانون المدني
108	الفرع الثاني: مشروعية حجية الحكم القضائي في القانون الجنائي
111	المبحث الثاني: أساس حجية الحكم القضائي وعلاقتها بالنظام العام في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
111	المطلب الأول: أساس حجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
112	الفرع الأول: أساس حجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية
116	الفرع الثاني: أساس حجية الحكم القضائي في القانون الوضعي
124	المطلب الثاني: علاقة حجية الحكم القضائي بالنظام العام في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
124	الفرع الأول: مفهوم النظام العام في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
127	الفرع الثاني: أثر اعتماد فكرة النظام العام في إعمال فكرة الحجية في الشريعة الإسلامية
129	الفرع الثالث: أثر اعتماد فكرة النظام العام في إعمال فكرة الحجية في القانون الوضعي
	الباب الثاني
	شروط حجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
	الفصل الأول
135	شروط صحة الحكم القضائي وأثرها على حجيته في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
137	المبحث الأول: شروط القاضي والمتقاضين في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
137	المطلب الأول: شروط القاضي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

137	الفرع الأول: تأهل القاضي لمنصب القضاء في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
149	الفرع الثاني: ولاية القاضي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.
155	المطلب الثاني: شروط المتقاضى في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
156	الفرع الأول: شروط المتقاضى (المحكوم له) في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
163	الفرع الثاني: شروط المتقاضى (المحكوم عليه) في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
171	المبحث الثاني: شروط المقضي به في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
171	المطلب الأول: شروط المقضي به من حيث مضمونه في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
172	الفرع الأول: شروط المقضي به من حيث مضمونه في الشريعة الإسلامية.
177	الفرع الثاني: شروط المقضي به من حيث مضمونه في القانون الوضعي
178	المطلب الثاني: شروط المقضي به من حيث صدوره وصيغته في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.
178	الفرع الأول: شروط المقضي به من حيث صدوره في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
187	الفرع الثاني: شروط المقضي به من حيث صيغته في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
191	المبحث الثالث: أثر اعتبار شروط صحة الحكم القضائي على حجتيته في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
191	المطلب الأول: أثر اعتبار شروط صحة الحكم القضائي على حجتيته في الشريعة الإسلامية
195	المطلب الثاني: أثر اعتبار شروط صحة الحكم القضائي على حجتيته في القانون الوضعي
196	الفرع الأول: تحديد أركان الحكم القضائي وبيان موقع باقي الشروط منها
196	الفرع الثاني: الحكم القضائي بين الصحة والبطلان والاعدام
199	الفرع الثالث: مدى اعتبار شروط صحة الحكم القضائي على القول بحجتيته

الفصل الثاني	
203	شروط التمسك بحجية الحكم القضائي وأثر اعتبارها في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
204	المبحث الأول: صدور الحكم عن جهة قضائية وأثره على الحجية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
205	المطلب الأول: مفهوم الجهة القضائية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
205	الفرع الأول: مفهوم الجهة القضائية في الشريعة الإسلامية وأشكالها
209	الفرع الثاني: مفهوم الجهة القضائية في القانون الوضعي وأشكالها
214	المطلب الثاني: أثر عدّ الجهة قضائية على حيابة أحكامها للحجية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
214	الفرع الأول: أثر عدّ الجهة قضائية على حيابة أحكامها للحجية في الشريعة الإسلامية
220	الفرع الثاني: أثر عدّ الجهة قضائية على حيابة أحكامها للحجية في القانون الوضعي
224	المبحث الثاني: صدور الحكم في حدود اختصاص الجهة القضائية وأثره على الحجية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
224	المطلب الأول: مفهوم اختصاص الجهة القضائية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
224	الفرع الأول: مفهوم اختصاص الجهة القضائية وأشكاله في الشريعة الإسلامية
227	الفرع الثاني: مفهوم اختصاص الجهة القضائية وأشكاله في القانون الوضعي
236	المطلب الثاني: أثر مراعاة الحكم القضائي للاختصاص على حيابته للحجية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
237	الفرع الأول: أثر مراعاة الحكم القضائي للاختصاص على حيابته للحجية في الشريعة الإسلامية
239	الفرع الثاني: أثر مراعاة الحكم القضائي للاختصاص على حيابته للحجية في القانون الوضعي
246	المبحث الثالث: فصل الحكم القضائي في موضوع النزاع وأثره على الحجية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

246	المطلب الأول: مفهوم الحكم القضائي الفاصل في موضوع النزاع في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
247	الفرع الأول: مفهوم الحكم القضائي الفاصل في موضوع النزاع وصوره في الشريعة الإسلامية
255	الفرع الثاني: مفهوم الحكم القضائي الفاصل في موضوع النزاع في القانون الوضعي
258	المطلب الثاني: أثر فصل الحكم القضائي في موضوع النزاع على حيازته للحجية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
258	الفرع الأول: أثر فصل الحكم القضائي في موضوع النزاع على حيازته للحجية في الشريعة الإسلامية
260	الفرع الثاني: أثر فصل الحكم القضائي في موضوع النزاع على حيازته للحجية في القانون الوضعي
263	<b>الفصل الثالث</b> شروط الدفَع بحجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
265	المبحث الأول: ماهية الدفَع بحجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
265	المطلب الأول: مفهوم الدفَع وأنواعه في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
266	الفرع الأول: مفهوم الدفَع في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
268	الفرع الثاني: أنواع الدفَع في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
270	المطلب الثاني: مفهوم الدفَع بحجية الحكم القضائي وطبيعته في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
270	الفرع الأول: مفهوم الدفَع بحجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
272	الفرع الثاني: طبيعة الدفَع بحجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
277	المطلب الثالث: تعلق الدفَع بحجية الحكم القضائي بالنظام العام في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

277	الفرع الأول: تعلق الدّفع بحجية الحكم القضائي بالنظام العامّ في الشريعة الإسلامية
278	الفرع الثاني: تعلق الدّفع بحجية الحكم القضائي بالنظام العامّ في القانون الوضعي
281	المبحث الثاني: شروط الدّفع بحجية الحكم القضائي في الدّعى المدنيّة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
282	المطلب الأول: وحدة المحلّ في الدّعى المدنيّة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
282	الفرع الأول: مفهوم وحدة المحلّ في الدّعى المدنيّة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
288	الفرع الثاني: اشتراط وحدة المحلّ للدّفع بحجية الحكم القضائي في الدّعى المدنيّة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
290	الفرع الثالث: نماذج تطبيقية عن وحدة المحلّ في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
294	المطلب الثاني: وحدة السبب في الدّعى المدنيّة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
295	الفرع الأول: مفهوم وحدة السبب في الدّعى المدنيّة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
301	الفرع الثاني: اشتراط وحدة السبب للدّفع بحجية الحكم القضائي في المادة المدنيّة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
303	المطلب الثالث: وحدة الخصوم في الدّعى المدنيّة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
304	الفرع الأول: مفهوم وحدة الخصوم في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
308	الفرع الثاني: اشتراط وحدة الخصوم للدّفع بحجية الحكم القضائي في الدّعى المدنيّة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
312	الفرع الثالث: نماذج تطبيقية عن وحدة الخصوم في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
319	المبحث الثالث: شروط الدّفع بحجية الحكم القضائي في الدّعى الجزائية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
319	المطلب الأول: وحدة الموضوع (الواقعة) في الدّعى الجزائية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

320	الفرع الأول: مفهوم وحدة الموضوع (الواقعة) في الدّعى الجزائية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
326	الفرع الثاني: اشتراط وحدة الواقعة للدفع بحجية الحكم القضائي في الدّعى الجزائية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
328	الفرع الثالث: نماذج تطبيقية عن وحدة الموضوع (الوقائع) في الدّعى الجزائية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
333	المطلب الثاني: وحدة المتهم في المادة الجزائية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
334	الفرع الأول: مفهوم وحدة المتهم في الدّعى الجزائية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
337	الفرع الثاني: جهة الادعاء في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
339	الفرع الثالث: اشتراط وحدة المتهم للدفع بحجية الحكم القضائي في الدّعى الجزائية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
	الباب الثالث
	مجال سريان حجية الحكم القضائي وأثارها في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
345	الفصل الأول
	مجال سريان حجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
346	المبحث الأول: مجال سريان حجية الحكم القضائي من حيث طبيعة العمل في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
347	المطلب الأول: تمييز العمل القضائي عن أعمال سلطتي التشريع والإدارة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
347	الفرع الأول: تميّز العمل القضائي عن أعمال جتي التشريع والإدارة في الشريعة الإسلامية
351	الفرع الثاني: تميّز العمل القضائي عن أعمال سلطتي التشريع والإدارة في القانون الوضعي
353	المطلب الثاني: تمييز العمل القضائي عن الأعمال الولائية والإدارية للسلطة القضائية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

353	الفرع الأول: تمييز العمل القضائي عن الأعمال الولائية والإدارية للسلطة القضائية في الشريعة الإسلامية
357	الفرع الثاني: تمييز العمل القضائي عن الأعمال الولائية والإدارية للسلطة القضائية في القانون الوضعي
363	المطلب الثالث: حجية الأعمال الصادرة عن السلطة القضائية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
364	الفرع الأول: الأصل اقتصار الحجية على الأعمال القضائية البحتة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
367	الفرع الثاني: حجية بعض الأعمال الولائية للقضاء في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
372	المبحث الثاني: مجال سريان حجية الحكم القضائي من حيث أجزاء الحكم في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
373	المطلب الأول: حجية المنطوق في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
374	الفرع الأول: مفهوم المنطوق في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
379	الفرع الثاني: أثر ورود الحكم في المنطوق على حيازته للحجية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
383	المطلب الثاني: حجية الأسباب والوقائع في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
384	الفرع الأول: حجية الأسباب في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
391	الفرع الثاني: حجية الوقائع في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
396	المبحث الثالث: مجال سريان حجية الحكم القضائي من حيث دلالاته في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
396	المطلب الأول: المقصود بالحكم الضمني في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
397	الفرع الأول: المقصود بالحكم الضمني في الشريعة الإسلامية
398	الفرع الثاني: المقصود بالحكم الضمني في القانون الوضعي
399	المطلب الثاني: حجية الحكم الضمني بين الإثبات والإنكار في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي

399	الفرع الأول: حجية الحكم الضممي بين الإثبات والإنكار في الشريعة الإسلامية
400	الفرع الثاني: حجية الحكم الضممي بين الإثبات والإنكار في القانون الوضعي
405	الفصل الثاني آثار حجية الحكم القضائي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
406	المبحث الأول: آثار حجية الحكم القضائي على القضاة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
406	المطلب الأول: عدم تعقب القضاة في أحكامهم في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
406	الفرع الأول: عدم تعقب القضاة في أحكامهم في الشريعة الإسلامية
421	الفرع الثاني: عدم تعقب القضاة في أحكامهم في القانون الوضعي
434	المطلب الثاني: وجوب اعتبار الحكم القضائي في الدعاوى اللاحقة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
435	الفرع الأول: أوجه اعتبار الحكم القضائي في الدعاوى اللاحقة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
442	الفرع الثاني: صور اعتبار الحكم القضائي في الدعاوى اللاحقة في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
456	المبحث الثاني: آثار حجية الحكم القضائي على الاجتهاد الفقهي في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
457	المطلب الأول: نفاذ القضاء في المجتهدين في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
457	الفرع الأول: نفاذ القضاء في المجتهدين في الشريعة الإسلامية
465	الفرع الثاني: نفاذ القضاء في المجتهدين في القانون الوضعي
469	المطلب الثاني: رفع الحكم القضائي للخلاف الفقهي في عين المسألة المحكوم فيها في الشريعة الإسلامية
469	الفرع الأول: مفهوم رفع الحكم القضائي للخلاف الفقهي في المسألة المحكوم فيها
471	الفرع الثاني: آراء العلماء حول رفع الحكم القضائي للخلاف الفقهي في المسألة المحكوم فيها

474	المبحث الثالث: آثار حجية الحكم القضائي على الخصوم في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
474	المطلب الأول: امتناع تجديد النزاع في المسألة المحكوم فيها في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي
474	الفرع الأول: امتناع تجديد النزاع في المسألة المحكوم فيها في الشريعة الإسلامية
475	الفرع الثاني: امتناع تجديد النزاع في المسألة المحكوم فيها في القانون الوضعي
477	المطلب الثاني: نفاذ الحكم القضائي ظاهرا وباطنا فيما للقاضي ولاية الإنشاء فيه في الشريعة الإسلامية
477	الفرع الأول: مفهوم نفاذ الحكم القضائي ظاهرا وباطنا فيما للقاضي ولاية الإنشاء فيه في الشريعة الإسلامية
480	الفرع الثاني: آراء العلماء حول نفاذ الحكم القضائي ظاهرا وباطنا فيما للقاضي ولاية الإنشاء فيه
483	خاتمة البحث
493	فهرس المصادر والمراجع
517	فهرس الموضوعات

## المؤلف في سطور



أكثر من عشرين سنة في رحلة التعليم والبحث العلمي.  
الدكتور مراد كاملي من مواليد 1970 بمدينة عين البيضاء ولاية  
أم البواقي، حاصل على شهادة دكتوراه العلوم في الشريعة  
والقانون وكذا شهادة التأهيل الجامعي.

يشغل منصب أستاذ محاضر (أ) بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة العربي بن مهيدي  
بأم البواقي.

شغل عدّة مناصب إدارية وعلمية، منها مدير معهد العلوم القانونية والإدارية ومسؤول  
ميدان التكوين لميدان الحقوق والعلوم السياسية بنفس الجامعة، يشرف على مجموعة من  
الباحثين في طوري الماجستير والدكتوراه، كما يوطّر ثلاثة فرق بحث معتمدة لدى وزارة التعليم  
العالي والبحث العلمي الجزائرية، له العديد من المقالات المنشورة في مجالات علمية محكمة، وله  
مشاركات علمية كثيرة في مؤتمرات وطنية ودولية.

### هذا الكتاب

إنّ التسليم لأحكام القضاء قدّر مشترك يجب أدائه من القضاة والمتقاضين على السواء، وهذا  
بترك تجديد البحث فيما قُضي به، وترك المنازعة فيه، واعتباره فيما يستقبل من الدعاوى.

إنّ حجّية الأحكام القضائية من أهم وأغنى مواضيع المرافعات، وهو رغم ما أُلّف فيه لا  
يزال يُطرح كواحد من أهم المواضيع صعوبة وتأثير طبيعته العلمية.

إنّ هذا الكتاب يبحث في أهم خصائص الحكم القضائي وآثاره التي تمثّل تجسيدا لمبدأ احترام  
الأحكام في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي.

إنّني أشرف اليوم بتقديم هذا الجهد للباحثين والمهتمين لعله يكون لهم عوناً في دروب العلم  
والعمل.

ISBN 9947 26 517 8



9789947265178